المملكة المغربية

مجلس المستشارين

مجموعة

العمل التقدمي

تدخل

مجموعة العمل التقدمي بمجلس المستشارين

بمناسبة مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة العدل

برسم السنة المالية 2018

04 دجنبر 2017

www.ouammou.net

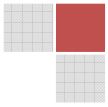

تدخل الأستاذ عبد اللطيف أعمو

منسق مجموعة العمل التقدمي بمجلس المستشارين

في مناقشة القطاعية لوزارة العدل للسنة المالية 2018

الإثنين 04 دجنبر 2018

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

بمناسبة تقديم الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2018 والتطرق لآفاق العمل في قطاع العدل، يطيب لي أن أدلي ببعض الملاحظات باسم مجموعة العمل التقدمي بمجلس المستشارين التي سنركز فيها بشكل مختصر على بعض جوانب الميزانية القطاعية ومحدداتها وأولوياتها بجانب العلاقة مع المؤسسة التشريعية وعلى بعض جوانب تطوير وتحسين وتجويد المنظومة.

ورش العدالة لضمان الحقوق الانسانية واحترام القانون

إن الهدف من إصلاح منظومة العدالة هو في عمقه حماية للشرعية الديمقراطية وتعزيز لحقوق الإنسان، حيث أن معايير القضاء الحديث ووجوب الالتزام بها قد وردت بشكل صريح في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، أولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، والعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان المدنية والسياسية 1966م.

وقد أتت قواعد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بقواعد توجب احترام وكفالة حقوق الإنسان في الممارسة العملية للقضاء.

وأدرجت هذه الصكوك بعض المعايير، من ضمنها اعتماد الابتكارات العلمية

والتقنيات ووسائل التواصل الحديثة في العمل القضائي إجمالا، واستعمال تقنيات مبتكرة للكشف عن الجرائم والتحقيق والمقاضاة وإصدار الأحكام.

كما أوصت باعتماد التدريب والتكوين المستمر وتقييم أداء العاملين في قطاع العدل.

كما فصلت مواثيق واتفاقيات دولية أخرى بعض المعايير الرئيسية، كالوثيقة الخاصة بمبادئ استقلال السلطة القضائية، التي اعتبرت كمعيار وكركن من أركان القضاء الحديث، وفوق ذلك فاستقلال القضاء يشكل ضمانة لحسن أداء بقية المعايير وإعمالها وتفعيلها بشكل حكيم، ومنها أن يوفر لكل فرد الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام هيئة من قضاة مؤهلين ومستقلين وغير منحازين.

ودستور 2011 جعل استكمال منظومة حقوق الإنسان منصة قوية لانطلاق مشروع العدالة كورش للحقوق والحريات واحترام القانون.

ولا يكفي إن توضع مبادئ استقلال القضاء في إطار التشريعات الوطنية فقط بل يجب احترامها في الممارسة العملية .

مضمون والتزامات البرنامج الحكومي

- ❖ دعم استقلالية السلطة القضائية،
- ❖ دعم آليات التخليق والعصرنة والحكامة وتعزيز الفعالية والنجاعة من خلال تحديث الإدارة القضائية وتكريس إدارة ناجعة وعصرية حديثة،
- ❖ تثبيت الأمن القانوني والقضائي توخيا للرفع من مستوى الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

ومن المستجدات الأساسية المرتبطة بمناقشة مشروع قانون المالية 2018:

- ➢ صدور القانونين التنظيميين للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، وهو ما توج بتنصيب أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية (6 أبريل 2017)
- ➢ تنزيل القانون التنظيمي للمالية المرتبط بالنجاعة القضائية وتعزيز الحقوق والحريات وتحديث المنظومة القضائية والقانونية بجانب المواكبة والقيادة.

- إحداث مؤسسة رئاسة النيابة العامة، وتتويجها بتعيين الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة.

إن ورش إصلاح القضاء يعد في صدارة الأوراش الإصلاحية الكبرى في الدولة، وهو اليوم في قلب النموذج التنموي الذي يطمح إليه الشعب المغربي، وهو ركيزة ودعامة أساسية لبناء دولة الحق والمؤسسات وسيادة القانون.

الأداء التشريعي

إن التشريع نتاج شراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما أن الشأن العام هو مسؤولية مشتركة بين الحكومة من جهة ومجلسي النواب والمستشارين من جهة ثانية، ولا تستطيع أي من الجهتين الانفراد به أو الاستحواذ عليه .

إن تمركز السلطة أو السلطات في يد شخص واحد أو هيئة واحدة يشكّل خطرا على الحرية وعلى الممارسة الديمقراطية.

ولا يخفى ما للمبادرة التشريعية من أهمية في تنظيم واستقرار الحياة العامة في المجتمع بشكل عام. كما لا يمكن إنكار ما لممثلي الأمة من دور خاص في حسن الأداء التشريعي وعمله على الشكل الأمثل والأكمل، بهدف تطوير البنى الاجتماعية وتحديثها عبر النصوص التنظيمية والقانونية، حتى بات معيار رقي الدولة وتقدمها متوقفا على مدى ملامستها أو مقاربتها لما يسمى دولة المؤسسات والقانون.

وفي ارتباط بالمخطط التشريعي، فقد تعزز إصلاح المنظومة القضائية مؤخرا بصدور القانون رقم 33.17 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة، إضافة إلى وضع قواعد وضوابط تنظيم رئاسة النيابة العامة وتحديدها في كل ما له ارتباط بالسلطة الرئاسية على قضاة النيابة العامة والمراقبة وممارسة الدعوى العمومية والسهر على حسن سير الدعاوى وممارسة الطعون المتعلقة بها.

وهو قانون 33.17 متعلق بآليات نقل الصلاحيات، وتخضع ممارسته العملية والتنظيمية لمقتضيات المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية.

وما زلنا ننتظر استكمال المخطط التشريعي المعلن عنه، وبالخصوص ما يتعلق ب:

- مشروع قانون يقضي بتتميم وتغيير القانون 41.10 المحدد لشروط الاستفادة من صندوق التكافل العائلي
- مشروع قانون رقم 98.14 يقضي بتغيير الكتاب الخامس من مدونة التجارة بهدف تحسين مناخ الأعمال

- هذا، بجانب مشاريع قوانين أخرى تهم المفتشية العامة للشؤون القضائية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمعهد العالي للقضاء وتنظيم التحكيم والوساطة الاتفاقية وتنظيم المصاريف القضائية وتنظيم المراكز التجارية الكبرى وممارسة الطب الشرعي والتعويض عن الخطإ الطبي ... وغيره

وكلها عناصر تصب في سياق تجويد المنظومة التشريعية ، ولكن، يتعين تحسين الأداء التشريعي وإشراك المؤسسة التشريعية في مجال المبادرة إلى التشريع، بالانفتاح أكثر على مقترحات القوانين التي تتقدم بها المؤسسة التشريعية بغرفتيها، بهدف إغناء الترسانة القانونية، وتنويع مصادرها، وعدم احتكار المبادرة التشريعية بشكل قوي من طرف الجهاز التنفيذي.

بعض متطلبات استكمال الإصلاح

- إن العدالة شأن مشترك ومتقاسم بين السلطة الحكومية المختصة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بما يكفل استقلال السلطة القضائية وضمان توازن السلط وتآزرها وتعاونها (الفصل الأول من الدستور)

- وتفرض المستجدات الأساسية المرتبطة بمناقشة مشروع قانون المالية 2018، والتي أشرنا إليها سابقا توفير مقري المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، ومدهما بالتجهيزات وبالوسائل المادية والبشرية الضرورية لحسن سيرهما، بجانب تقديم الدعم التقني لإعداد أول مشروع ميزانية

المؤسستين، ورصد الاعتمادات الضرورية لتدبير المرحلة الانتقالية برسم ميزانية السنة المالية 2018.

❖ إن معايير القضاء الحديث متطورة ومتجددة بتطور وتجدد مكتسبات حقوق الإنسان وبتزايد نمو التصنيع والتكنولوجيا وتقنيات التواصل والتقدم العلمي.

ويتعين في هذا الجانب ، توظيف الطفرة النوعية في مجال التكنولوجيا وتداول المعلومات بهدف تحديث آليات العدالة وتطوير أداء الإدارة القضائية والقانونية.

❖ ومواكبة لهذه التحولات الكبرى، تقتضي متطلبات استكمال الإصلاح الاستمرار في تحديث المنظومة القانونية وتطوير العدالة الجنائية وتقوية عناصر وضع سياسة جنائية فعالة وناجعة، بجانب الالتزام باحترام التعهدات على المستوى الدولي.

على مستوى السياسة الجنائية،

نحيي فكرة إحداث المرصد الوطني للإجرام في إطار إعادة هيكلة وزارة العدل، لما له من دور في تدقيق معالم السياسة الجنائية وتقديم المشورة والدعم المؤسساتي في مجال الرصد والتتبع، خصوصا وأن التطور النوعي الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلوميات والتحولات العميقة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة فرض واقعا جديدا في عالم الإجرام وتطور مختلف أشكال الجريمة وعولمتها، يسائلنا حول القدرة على التأقلم.

❖ وفي هذا المجال، لا بد من التذكير بأهمية:

1- وضع معايير موضوعية وشفافة مبنية على الكفاءة والنزاهة للاختيارات والتعيينات والانتقالات والإعفاءات القضائية،

2- تدقيق العلاقة بين وزير العدل ورئيس النيابة العامة بخصوص السياسة الجنائية، تماشيا مع مبدإ فصل السلط وحسن توازنها،
3- ضمان استقلال أقوى لقضاة التحقيق وتقديم ضمانات أقوى لحقوق الدفاع،
4- مراجعة الضوابط القانونية للوضع تحت الحراسة النظرية، باعتباره تدبيرا استثنائيا، واتخاذ كل التدابير اللآزمة لترشيد الاعتقال الاحتياطي ووضع ضوابط قانونية له،
5- وضع آليات الوقاية من التعذيب ، ومن خلالها ضبط إجراءات الشرطة القضائية، وخصوصا في فترة الحراسة النظرية، وتعزيز المراقبة القضائية على أداءها.
6- تقوية حق الدفاع، وضمان حضور المحامي خصوصا في مراحل البحث والتحري والتحقيق.
7- تقوية التدابير الرامية إلى حماية الأحداث.
8- الحرص على ضرورة تحقيق العقوبة الجنائية لوظيفتها في الردع وتقويم السلوك وإصلاح الجناة وإعادة الإدماج.

على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية:

يتعين في هذا الجانب، مضاعفة الجهد أساسا من أجل:

- معالجة إشكاليات تعثر عمليات التنفيذ، لما لها من أثر في ثقة المواطنين في العدالة وفي نجاعة المنظومة، ومصاحبتها بمقتضيات تشريعية
- رسم ضوابط قانونية لمؤسسة قاضي التنفيذ، وتجريم كل أشكال التسبب في تأخير المساطر القضائية.

على مستوى التخليق وتعزيز الحكامة:

- محاربة كل مظاهر الفساد والانحراف وتخليق منظومة العدالة لما لها من ارتباط بالثقة في المؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار ودعم إشاعة قيم النزاهة

وربط المسؤولية بالمحاسبة واعتماد قواعد الحكامة الجيدة المبنية على الأهداف ومراقبة الانجاز.

❖ الحرص على المزاوجة بين المقاربة القانونية والمقاربة الأخلاقية.

على مستوى تحديث الإدارة القضائية

يتعين العمل على تقوية الجوانب التالية:

- تهييء الأرضية لتحسين مناخ الأعمال وتوفير الآليات والأدوات الفعالة لذلك.
- الحوسبة ولا مادية مختلف الإجراءات الإدارية كمؤشر أساسي في تقييم الأداء من طرف المؤسسات الدولية ذات الاختصاص
- تعزيز الإدارة الرقمية بتطبيقات ونظم مندمجة وفعالة، وتحقيق تحول رقمي شامل للإدارة القضائية جدير بمغرب القرن 21
- تعزيز التبادل الالكتروني مع مختلف الشركاء والمتدخلين والمتعاونين والمرتفقين

على مستوى تحسين مناخ الأعمال

وفي سياق دعم مناخ الأعمال، وتوفير ضمانات للمقاولات وللمستثمرين، يتعين التنويه بالتدابير المتخذة في مجال :

❖ حوسبة السجل التجاري الوطني،
❖ الربط الالكتروني مع المراكز الجهوية للاستثمار،
❖ إيداع القوائم التركيبية للمقاولات عن بعد،
❖ معالجة أرشيف السجلات،

- ❖ الربط مع المنصات المعلوماتية للموثقين ومكاتب الائتمان،
- ❖ الربط مع السجل التجاري المركزي،
- ❖ الأداء الالكتروني لمختلف الرسوم والوجيبات،
- ❖ إحداث سجل وطني للرهون بهدف دعم ثقة المعاملات العقارية والتجارية،

كل هذا بجانب دعم البنية التحتية للمحاكم.

على مستوى التعاون الدولي

فعلى إثر عودة المغرب إلى الاتحاد الافريقي، يتعين أساسا :

تعزيز التعاون الدولي ، خصوصا مع الدول الإفريقية، والاستفادة والإفادة في مجال التعاون الاداري والتقني الرامي إلى تحديث الإدارة القضائية وتطوير القدرات المؤسساتية والبشرية بالقطاع.

إن من ضمن معالم خطة طريق إصلاح منظومة العدالة المضي قدما نحو إعادة النظر في مهام وتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وطريقة عمله، ومراجعة القانون الأساسي للقضاة، وفي دور الإدارة المركزية ومنهجية عملها وتخليص المسؤولين القضائيين بالمحاكم من العمليات التي تحد من استقلاليتهم وتفعيل التفتيش والعناية بالتأهيل والتكوين والوضع المادي للقضاة ولكتاب الضبط، والحرص على الجودة في الأحكام والخدمات وتسهيل اللجوء إلى القضاء والقطع مع الفساد وتشجيع كل ما يساعد على تفعيل الإصلاح المتوخى .